والشعب الفلسطيني، لما تشكله هذه المحاولات المشبوهة من خرق دستوري لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية واللجنة التنفيذية، وتنازلاً فاضحاً عن شرعية تمثيل المنظمة، وتجريدها من حقها وصلاحياتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني». وحذر البيان من «خطورة الانسياق وراء أوهام الحلول من خلال الرضوخ للشروط الاميركية ــ السعودية على حساب الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني وقضايا امتنا العادلة» (المصدر نفسه).

ووصف الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني الدكتور سمير غوشه ما طرح عن الاتحاد الفيدرالي مع الأردن بانه «لا يشكل الحدود الدنيا لطموحات وحقوق شعبنا الشرعية» وأشار الى ان هذا الطرح استند الى موقف سياسي للملك حسين الذي اعلن «اعترافه بالقرار ٢٤٢، ورحب بمشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان». وهذان الأمران لنا مواقف منهما على الصعيد الفلسطيني». وقال «إننا مع الوحدة العربية وليس مع الاتحاد الفيدرالي او الكونفدرالي مع الأردن فحسب.. وكنا نحبذ أن تعقد القيادة الفلسطينية اجتماعات مكثفة وتحدد تحركها السياسي ومواقفها بكل دقة لكي نتجنب اي تمزق أو تباين في الساحة الفلسطينية» (المصدر نفسه). ونقلت صحيفة «دايمز» اللندنية عن عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» خليل الوزير الذي شارك في المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية قوله «ان على رأس اولويات م.ت.ف. هو العمل من أجل إقامة الدولة الفلسطينية». وفي معرض رده على رؤيته لكيفية العلاقة مع الملك حسين بعد ان طرح ضرورة الاتحاد الفلسطيني ــ الأردني قال: «عندما تكون لدينا دولة مستقلة سيكون لنا حق تقرير الأسلوب الذي يمكننا من التعايش مع الدول المجاورة.. وانه يجب اعطاء قدر كبير من الأهمية للعلاقة الخاصة بين الدولة الفلسطينية المستقلة والأردن» (مجلة «فلسطين الثورة»، العدد ٤٢٨، ١٦/١٠/١٩٨٢، ص ٩).

وفي دمشق دعا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أبو صالح إلى «رفض اعطاء سلطة تفويض للنظام الأردني لتصفية القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية»؛ وقال «إن منظمة التحرير الفلسطينية تمر في اوضاع حساسة جداً أو خطرة للغاية». ودعا الى اجتماع القيادة الفلسطينية «لتقديم اجوبة على كل الاسئلة» (السفير، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وفي مقابلة مع مجلة «المصور» القاهرية، رفض عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صلاح خلف «أبو إياد» فكرة الاتحاد الأردني ــ الفلسطيني، وقال «إن ما رفضناه في السبعينات لا نستطيع قبوله في العام ١٩٨٢. ما نريده هو دولة فلسطينية ولو على شبر واحد من أرضنا» (السفير، ٣٠/٩/١٩٨٢).

وحول الخبر الذي نقلته اذاعة مونت كارلو على لسان مراسلها في دمشق لويس فارس من أن خمساً من فصائل الثورة الفلسطينية أصدرت بياناً في دمشق تؤيد فيه تصريحات وزير الاعلام السوري أحمد اسكندر بخصوص انتقاده لزيارة ياسر عرفات ومباحثاته في الأردن، نفى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم في حديث له لاذاعة مونت كارلو وجود أية ازمة في م.ت.ف. وقال «إن كل انسان يستطيع أن يقول رأيه، وفي مؤسساتنا، وفي لجنتنا التنفيذية، وفي مجلسنا المركزي، وفي مجلسنا الوطني، نقرر السياسة التي تقبل بها م.ت.ف. الانتقادات التي وجهت لم تكن جديدة. هناك انتقادات توجه للنظام الأردني منذ عدة اعوام. ولكن عندنا حرية رأي. الفصائل تقول رأيها، والمجلس الوطني يقرر السياسة التي تلتزم بها م.ت.ف. على حد علمي، وكما علمت من بعض الأخوة في بعض التنظيمات قالوا: إنهم لم يصدروا اية بيانات تتعلق بزيارة الأخ أبو عمار الى الأردن. ثلاث منظمات اكدت على الأقل انها لم تصدر بيانات تتعلق بهذه الزيارة. وإذا كان هناك من بيانات فانها غير متعلقة بزيارة أبو عمار، وإنما بيانات عامة تعودنا ان نسمعها وقيلت اكثر من مرة في السابق» (مجلة «فلسطين الثورة»، العدد «٤٢٩»، ٢٣/١٠/١٩٨٢، ص ١٥).

ومن جهة اخرى نفى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم ١٥/١٠/١٩٨٢ أن تكون الجبهة قد أصدرت بياناً بشكل فردي او جماعي حول زيارة أبو عمار للأردن. وأصدر الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الفلسطينية يوم ١٣/١٠/١٩٨٢ التصريح التالي تعقيباً على ما ورد في اذاعة مونت